ان العملية تنطوي، بوضوح، على الارتقاء بالطاقة الصناعية الاسرائيلية الى درجة الصمود ازاء الصناعة الاميركية في السوق الاميركية. وهي سوق تماثل السوق الاوروبية المشتركة من حيث الحجم، لكن قدرتها الشرائية تفوقها بمقدار عشر مرات.

من قبل، وقعت اسرائيل اتفاقيتين مع السوق الاوروبية المشتركة في العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٠.

وفي العام ١٩٧٥، وقعت اسرائيل اتفاقية ثالثة مع السوق الاوروبية المشتركة تنص على معاملة تفضيلية للسلع الزراعية المتبادلة. كما تم اعفاء واردات دول السوق من السلع الاسرائيلية الصناعية من الرسوم منذ العام ١٩٧٧، في حين تعفي اسرائيل السلع الصناعية الاوروبية بواقع ٦٠ بالمئة على خمس مراحل، ابتداء من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠. واتفق على اعفاء السلع المتبادلة كافة على مراحل، تبدأ في العام ١٩٨٥ ثم ١٩٨٧، ثم عادت وجعلتها في العام ١٩٨٩ وهو عام حافل في مستقبل اسرائيل، وعليها ان تعد له عدتها. ففي اليوم الاول منه، تصل العلاقة مع السوق الاوروبية الى مرتبة منطقة التجارة الحرة.

من هنا جاءت المنطقة الحرة الجديدة لتلغي الرسوم الجمركية فيما بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل خلال عشر سنوات. فمجموعة اولى من السلع تلغى الرسوم عليها فوراً. ومجموعة ثانية تخفض الرسوم عليها بنسبة ٢٠ بالمئة ترتفع الى ٦٠ بالمئة في أواخر العام ١٩٨٦ وتصل الى حد الاعفاء الكامل في العام ١٩٨٨. اما المجموعة الثالثة، فتخفض الرسوم عليها بنسبة ٢٠ بالمئة تزاد بنسبة ١٠ بالمئة اخرى سنوياً حتى يتم اعفاؤها نهائياً في العام ١٩٩٥. هذا عن اسرائيل؛ اما عن الولايات المتحدة الاميركية، فانها ملتزمة ازالة الرسوم ضد المنتجات الاسرائيلية خلال عامين فقط. أي ان اسرائيل تحتفظ بحقها في حماية صناعتها طوال عشر سنوات.

وفي الاثناء، يتم تطوير الصناعة الاسرائيلية بالعون الاميركي وتقام مشروعات مشتركة اميركية اسرائيلية جديدة. ويجرى تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدين معاً، بينما يبقى لاسرائيل، وحدها، ان تنسحب من العملية من جانب واحد فقط.

لقد وضع ميلتون فريدمان، الاقتصادي الاميركي المعروف بميوله الصهيونية، الاساس النظري لهذه العلاقة العضوية الخاصة التي تربط بين البلدين بقوله: «ان عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي هو مقابل خدمات غير منظورة تقدمها اسرائيل للخارج. فايرادات الجباية وسندات اسرائيل انما تمنح كبديل للامن والاعتزاز الذي توفره اسرائيل من نفوذ للولايات المتحدة في الشرق الاوسط. لذلك توجد، هنا، مساعدة في مقابل مصالح. وهذا جزء من صادرات الخدمات. واذا اخذنا هذا الامر في الحساب، فان العجز الاسرائيلي يعتبر ضئيلاً للغاية».

ان اسرائيل تعيش في اوضاع تفترض التوسع الاسرائيلي وتتطلب عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي على الدوام. وهي، الآن، تواجهنا بانتاج اسرائيلي ـ اميركي مشترك يتداول بحرية، سواء في السوق الاسرائيلية ومنها الى اسواق المناطق العربية المحتلة او في السوق الاميركية ومنها الى كل الاقطار العربية. وبهذا الوضع، يستطيع مثل هذا الانتاج ان يخترق، بسهولة كاملة، جدار المقاطعة العربية لاسرائيل ويزيد من وطأة الالتفاف حولها. وعما قريب نواجه